

بومبيو في الخليج: توحيد مجلس التعاون قبل العلاقة مع إسرائيل

الغياب القطري وقد يضغط على الدوحة ويضطرها إلى مراجعة موقفها. وبدا أن التركيز الأميركي منصّب على موضوع الوحدة الخليجية خلال زيارة الوزير الأميركي للإمارات، حيث أعلنت وزارة الخارجية الأميركية أن بومبيو تحدث مع نظيره الإماراتي الشيخ عبدالله بن زايد بشأن دعم "عدم التصعيد والتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار في ليبيا، ووحدة الخليج، والتصدي لنفوذ إيران الخبيث في المنطقة".

وكانت أنباء قد تداولت أن بومبيو سيزور قطر ضمن جولته، إلا أن الوزير الأميركي اكتفى بإجراء اتصال هاتفي مع أمير قطر الشيخ تميم بن حمد بعد مغادرته مسقط.

ورغم الاتفاق الإسرائيلي الإماراتي، لا يزال من الصعب الحديث عن اتجاه قوي في الخليج لبناء علاقات كاملة مع إسرائيل.

وكان العاهل البحريني الملك حمد بن عيسى آل خليفة أكد لبومبيو التزام بلاده بمبادرة السلام العربية التي تنصّ على قيام دولة فلسطينية مستقلة مقابل تطبيع العلاقات.



هيو لوفات

بومبيو لم يحصل على التزامات بحرينية

وقالت المحللة المختصة في شؤون الخليج في مجموعة الأزمات الدولية إلهام فخر إن "سياسة البحرين الخارجية تتماشى بشكل وثيق مع السعودية. وعندما أكدت السعودية التزامها بمبادرة السلام العربية الأسبوع الماضي، أصبح من الواضح أن البحرين ستتبع موقف جارتها الأكبر".

وبالنسبة إلى سلطنة عمان فإنه "من غير المرجح أن ترغب في خسارة وضعها كلاعب محايد ووسيط دبلوماسي، أصبح عبر خروجها عن موقف جامعة الدول العربية".

ويرى هيو لوفات، المحلل في المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، أنه "بعد أن قضى مسؤولون أميركيون وإسرائيليون أياما في المبالغة في احتمال أن تحذو دول عربية أخرى حذو الإمارات في تطبيع العلاقات مع إسرائيل، يبدو أن عدم وجود أي التزامات علنية خلال جولة بومبيو الإقليمية أمر مخيب للأمال تماما".

مسقط - لم تنته زيارة وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو إلى منطقة الشرق الأوسط مثملا بدأت، حيث انتقلت تصريحاته من تطفيف العلاقات الإسرائيلية العربية، وذلك خلال زيارته إلى تل أبيب ثم الخرطوم، إلى موضوع تقوية العلاقات داخل مجلس التعاون ورفع العزلة عن قطر.

ولاحظت أوساط خليجية أن وزير الخارجية الأميركي ركّز في جولته الخليجية، التي شملت الإمارات والبحرين وسلطنة عمان، على ضرورة العمل من أجل "مجلس تعاون خليجي موحد"، في إشارة إلى أن الأولوية الأميركية في الخليج لا تزال بناء تحالف خليجي قوي في وجه التمدد الإيراني، خاصة أن الظروف لا تنهيا لبناء علاقات خليجية أوسع مع إسرائيل، وأن الولايات المتحدة تراهن على عامل الوقت لتحقيق ذلك.

وكتب بومبيو في تغريدة على تويتر في ختام جولته بزيارة مسقط "التقيت الخميس سلطان عمان هيثم بن طارق آل سعيد لمناقشة أهمية بناء السلام والاستقرار والازدهار عبر مجلس تعاون خليجي موحد".

واعتبرت الأوساط الخليجية أن واشنطن لا تضع كاولوية لها تطبيعا عربيا واسعا مع إسرائيل، في المقابل تسعى إلى تقوية تحالفها مع دول الخليج في مواجهة إيران، وهو ما يجعلها تضغط لحل أزمة قطر، لكن وزارة الخارجية الأميركية تنظر إلى الأمر نظرة فوقية لا تستطيع أن تفهم حقيقة الخلاف وسبل تجاوزه.

وقالت هذه الأوساط إن الخلاف الخليجي مع قطر ليس خلافا ثانويا ولا يتعلق بمسائل ترتيبية، كما أنه لا يعبر عن اختلاف في وجهات النظر، فهو أعمق بكثير، خاصة أن سياسات الدوحة في الرهان على جماعات مصنفة إرهابية في المنطقة تهدد الأمن القومي لدول الخليج، فضلا عن الاتفاقيات الأمنية والعسكرية التي عقدها قطر مع تركيا وإيران والتي تمس استقرار مجلس التعاون وتجعل تقاليده خارجة البيا.

ولاحظت أن صعود السلطان هيثم بن طارق إلى قيادة سلطنة عمان سيكون داعما قويا لخيار توحيد مجلس التعاون الخليجي، مشيرة إلى التحول الواضح في العلاقة بين مسقط والعواصم الخليجية الأخرى خاصة الرياض وأبوظبي، وهو ما من شأنه أن يقلل من

تحذير فرنسي من «زوال لبنان» يسبق وصول ماكرون إلى بيروت

خيبة أمل لبنانية من خارطة طريق فرنسية تتجاهل سلاح حزب الله



بانتظار الرئيس

الدولية التي تم التعهد بتقديمها للبنان في الأسابيع الأخيرة، فضلا عن إجراء تحقيق محايد في سبب انفجار كميات هائلة من المواد شديدة الانفجار والمخزنة بشكل غير آمن في الميناء لسنوات. وتشدد ورقة الأفكار الفرنسية على ضرورة إجراء تدقيق فوري وكامل في المالمات العامة وإصلاح قطاع الكهرباء الذي يستنزف الأموال العامة بينما يفشل في توفير كهرباء كافية.

وأضافت أنه يتعين على البرلمان سن القوانين اللازمة لإحداث التغيير "ينبغي على كل الكتل أن تصوت على هذه الإجراءات لكي يقسنى للحكومة الجديدة إقرارها في الأشهر المقبلة".

ويمكن لخارطة الطريق أن تعقّد دور فرنسا في لبنان، الذي كان مستعمرة فرنسية. وتشير الورقة الفرنسية إلى أن باريس ستلعب دورا رئيسيا في إعادة بناء مرفأ بيروت وتعزيز الرعاية الصحية وإرسال فرق من وزارة الخزانة والبنك المركزي، لدعم التدقيق المالي والمساعدة على تنظيم الانتخابات البرلمانية المبكرة، إلى جانب الاتحاد الأوروبي.

مع الجهات اللبنانية التي تتحاور معها. لكن "الأمر متروك للبنانيين للمضي قدما" و"لا جدال في التدخل" في شؤون لبنان، حسب مصدر دبلوماسي فرنسي مؤكدا أن هذه الوثيقة ليست إلا "خارطة طريق". وتشمل الإصلاحات الضرورية الواردة في الوثيقة تدقيقا لحسابات البنك المركزي وتشكيل حكومة مؤقتة قادرة على تنفيذ إصلاحات عاجلة، وإجراء انتخابات تشريعية مبكرة في غضون عام.

وتقول الورقة الفرنسية "الأولوية ينبغي أن تكون تشكيل حكومة فورا لتفادي فراغ في السلطة والذي من شأنه أن يغرق لبنان أكثر في الأزمة التي يعاني منها". وتتناول الورقة أربعة قطاعات أخرى بحاجة إلى عناية عاجلة، وهي المساعدة الإنسانية وتعامل السلطات مع جائحة وباء كورونا وإعادة الإعمار بعد انفجار الرابع من أغسطس في مرفأ بيروت، والإصلاحات السياسية والاقتصادية وانتخابات برلمانية تشريعية. كما دعت إلى إحراز تقدم في محادثات صندوق النقد الدولي، وإشراف الأمم المتحدة على أموال المساعدات الإنسانية

الثانية وسط تخوف من أن تكتفي فرنسا بإظهار حماس عابر، وأن تكون خارطة الطريق مجرد وعود كبيرة غير قابلة للتنفيذ أو تنتهي إلى برامج ومشاريع صغيرة تراهن على تمويل خارجي خاصة من دول الخليج بدل أن تساعد فرنسا في الإفراج عن حزمة التعهدات التي قطعت في مؤتمر سيدر لفائدة لبنان.

وعقب زيارة ماكرون إلى بيروت في السادس من أغسطس، بعد يومين من الانفجار الهائل الذي دمر جزءا من المدينة، أكد وزير الخارجية الفرنسي أن هذه الإصلاحات لا يمكن أن تنفذها الطبقة السياسية الحالية التي ينقم عليها اللبنانيون.

ولم يحدد الرئيس ميشال عون بعد موعدا لإجراء مشاورات نيابية يتم على أساسها تعيين رئيس جديد للحكومة.

وقال قصر الإليزيه إن قائمة بالإصلاحات أعدتها باريس وأرسلتها إلى الزعماء السياسيين اللبنانيين قبل زيارة ماكرون.

وأوضحت الرئاسة الفرنسية "هناك وثيقة عمل، مسودة، تتضمن العناصر التي تناولها رئيس الجمهورية وهي موضوع مناقشات مستمرة ومتواصلة

بيروت - مع تأكيد قصر الإليزيه أن الرئيس إيمانويل ماكرون سيزور بيروت يومي الاثنين والثلاثاء المقبلين، أطلقت فرنسا ما يمكن وصفه بالتحذير الأقوى منذ قيام دولة لبنان الكبير في عام 1920. وصدر هذا التحذير عن وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان الذي قال في مقابلة مع إحدى الإذاعات الفرنسية إن "لبنان مهدد بالزوال".

وجاء كلام لودريان، المهدد لوصول ماكرون إلى بيروت، في وقت أعلنت فيه فرنسا عن خارطة طريق لإنقاذ لبنان من أزمته السياسية والاقتصادية التي زادت عمقا وتعقيدا بعد الانفجار الذي وقع في ميناء بيروت في الرابع من أغسطس الجاري.

وركزت الخطة على تشكيل حكومة فورا لتفادي فراغ في السلطة. ولاحظت أوساط سياسية لبنانية أن خارطة الطريق تتجاهل كليا سلاح حزب الله الذي تعتبره هذه الأوساط أنه يلعب دورا أساسيا في وصول لبنان إلى الانهيار بسبب تعطيله كل مؤسسات الدولة اللبنانية، ما يسبب خيبة أمل لدى دوائر لبنانية متعددة وتخوفا من ألا يوفر الدور الفرنسي أي ضمانات لمنع هيمنة حزب الله على الدعم الخارجي.

وقالت هذه الأوساط إن ماكرون، الذي سياتي إلى بيروت للمشاركة في احتفال متواضع في الذكرى المئوية لإعلان دولة لبنان الكبير في الأول من سبتمبر المقبل، مصاب بخيبة أمل كبيرة.

وعزت مصادر هذه الخيبة إلى تكوّن رئيس الجمهورية اللبنانية ميشال عون في العمل من أجل تشكيل حكومة جديدة تعالج الانهيار اللبناني.

وقالت في هذا المجال إن هذه الخيبة دفعت وزير الخارجية الفرنسي إلى إطلاق هذا التحذير المدوي بشأن إمكان زوال لبنان.

لكن هذه الأوساط تسأل: ماذا يمكن أن يحمل ماكرون إلى بيروت في زيارته

خارطة الطريق الفرنسية للبنان

- تشكيل حكومة مؤقتة لتنفيذ إصلاحات عاجلة
- إجراء انتخابات تشريعية مبكرة
- تدقيق حسابات البنك المركزي

شبح الانقلاب يدفع السراج إلى محاولة محاصرة غريمه باشاغا

نفسه من الانتهاكات، وذلك بعدما طالب نشطاء بملاحقة دولية للمتورطين في الجرائم التي تكررت خلال الأيام الماضية. وقال باشاغا في البيان "تؤكد وزارة الداخلية أنها رصدت تلك المجموعات المسلحة التي أطلقت النار على المتظاهرين، وتبعيتها والجهات الرسمية المسؤولة عنها"، وذلك في إشارة إلى أنها موالية للسراج.

ونذهب إلى حد التحذير باستعمال القوة ضد تلك المجموعات، وذلك في الوقت الذي ارتفعت فيه الأصوات المنددة بتنامي الصراع بين السراج وباشاغا. وكتب أشرف الشح، المستشار السابق لمجلس الدولة الاستشاري، في تدوينه له "لقد أصبح من غير القبول استمرار مشكلة تمرد وزير الداخلية فتحي باشاغا مدفوعا بطموحه، يجب على السراج ومجلسه الرئاسي إعادة ضبط إدارة الدولة".

الموالية لباشاغا في طرابلس. ولا يُعرف كيف ستكون ردة فعل باشاغا على هذه التطورات، وذلك في الوقت الذي أكدت فيه الصحيفة أن وزير الداخلية يُفترض أن يكون قد وصل الخميس إلى ليبيا قادما من تركيا بعد زيارة استمرت عشرة أيام التقى خلالها عددا من القيادات الأمنية في أنقرة.

كما نقلت عن مصدر أممي قوله إن باشاغا "سيعقد عقب وصوله من تركيا (...) اجتماعات مع عدد من قيادات الكتائب المسلحة في طرابلس"، في علاقة بالاحتجاجات التي تشهدها طرابلس وعدة مدن ليبية أخرى.

واستبق باشاغا عودته إلى ليبيا بالرد على تحركات السراج من خلال بيان لوزارة داخلية حكومة الوفاق، سعي فيه إلى التنصل من مسؤولية قمع المحتجين المشاركين في الحراك الشعبي، وثبرة

غير أن مصادر إعلامية ليبية ربطت هذا الاجتماع بخوف السراج من حدوث انقلاب عليه، وخاصة أنه جاء بعد يوم واحد من اجتماع السراج مع وكيل وزارة الداخلية، العميد خالد مازن، دون انتظار عودة باشاغا إلى ليبيا.

ونقلت صحيفة "الساعة 24" الإلكترونية الليبية، عن مصادر وصفتها بـ"المسؤولة"، أن السراج بات يبحث عن وزير داخلية جديد، شريطة اتفاق قيادات مصراثة الميدانية عليه، ويبحث عن آخرين من المجموعات المسلحة، وتفكيك القوة المسلحة



أشرف الشح

غير المقبول استمرار تمرد فتحي باشاغا

الانتخابات"، وذلك في إشارة واضحة إلى غريمه باشاغا الموجود حاليا في تركيا.

وتجسدت هذه الخشية عمليا، عندما عمد السراج إلى الاجتماع مع عدد من الضباط العسكريين والأمنيين المواليين لحكومة الوفاق، منهم رئيس جهاز المخابرات، وضباط المناطق العسكرية، وأمر قوة مكافحة الإرهاب، ونائب رئيس جهاز الأمن الداخلي، ورئيس جهاز الأمن العام، وأمر شعبة الأمن في القوة المشتركة، ومدير أمن طرابلس.

ونكر المكتب الإعلامي للمجلس الرئاسي أن الاجتماع، الذي عقد الأربعاء، "خصص لبحث ما وصفه بأحداث الشغب التي وقعت في العاصمة طرابلس وضرورة معرفة كافة أبعادها، وتنفيذ إجراءات ضبط الأمن وتأمين سلامة المواطنين".

ومع ذلك، يُحاول السراج الذي لا يُخفي تخوفه من إقدام غريمه باشاغا على الانقلاب عليه بدعم من ميليشيات مصراثة، والمخابرات التركية، أن يدفع بأن تكون نتائج هذا الصراع لصالحه، حيث كلف من تحركاته التي تستهدف في مجملها إبعاد شبح الانقلاب.

وكشفت مصادر إعلامية ليبية، أن السراج قرر إلغاء زيارته إلى إسطنبول التي كانت مقررة الخميس للقاء الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، وربط ذلك بتلك الخشية التي بدت عناوينها واضحة من خلال المواقف التي أعلنها رئيس حكومة الوفاق في كلمته التلفزيونية السابقة على وقع تصاعد الاحتجاجات في طرابلس.

وقال السراج في تلك الكلمة "أخشى من دخول البعض في حوار سياسي وتشكيل رئاسي جديد لتعطيل موضوع

التونس - يستمر الحراك الشعبي الرافض للمجلس الرئاسي الليبي برئاسة فايز السراج، في التوسع والتمدد ليشمل غالبية مدن غرب ليبيا، مُنذرا بانفجار اجتماعي واسع، وسط تصاعد حاد للنناقضات الداخلية بين أركان حكومة السراج الذي بات يستشعر اقتراب ساعة الانقلاب عليه من غريمه وزير الداخلية فتحي باشاغا.

وتتشكك غالبية الليبيين في قدرة السراج على تجاوز المازق الجديد الذي دخله، باعتباره يفقد إلى مستلزمات الصمود في هذه الفترة الاستثنائية، التي تقتضي جاهزية داخلية لمواجهة التداعيات المحتملة الناتجة عن صراعه مع باشاغا، وهو صراع مفتوح على كل الاحتمالات.